

تقرير بشأن الزيارة القطرية للمجلس التنفيذي للصندوق للجمهورية التونسية لعام 2024

الوثيقة: EB 2025/144/R.19

بند جدول الأعمال: 13

التاريخ: 24 أبريل/نيسان 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علما بالتقدير بشأن الزيارة القطرية للمجلس التنفيذي للصندوق إلى الجمهورية التونسية لعام 2024، على النحو الوارد في الوثيقة.

الأسئلة التقنية:
المشاركون في الزيارة القطرية للمجلس التنفيذي
عن طريق الدكتور Yaya O. Olaniran
الوزير
والممثل الدائم لجمهورية نيجيريا الاتحادية
 لدى وكالات الأمم المتحدة للأغذية
 والزراعة في روما

تقرير بشأن الزيارة القطرية للمجلس التنفيذي للصندوق الجمهورية التونسية لعام 2024

الف- الخلفية

- 1 تقع الجمهورية التونسية في منطقة المغرب العربي، وهي صغيرة المساحة (162 000 كيلومتر مربع) مقارنة بغيرها. وبلغ عدد سكانها 12.4 مليون نسمة، وهي واحدة من أكثر البلدان تحضرا في شمال أفريقيا والمنطقة العربية، لا سيما على طول الساحل، وفيها تجمعات سكانية كبيرة مثل تونس العاصمة وسوسة. ومع ذلك، يمثل السكان الريفيون حوالي 30 في المائة من إجمالي عدد السكان.
- 2 وتصنف تونس حالياً كبلد متوسط الدخل من الشرحية الدنيا. وقد اعتمد نموها الاقتصادي تاريخياً على النفط، والفوسفات، ومنتجات الأعذية الزراعية وتصنيع قطع سيارات. ويعتمد أيضاً اقتصاد البلد على السياحة التي تتعرض لمخاطر بسبب المشاكل الأمنية المتفرقة، وإن لم يحدث أي منها خلال السنوات العشر الماضية. ويمثل قطاع الخدمات (لا سيما السياحة) ما يقرب من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي وما بين 50 و60 في المائة من العمالة في تونس.
- 3 وأدت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها تونس في 2010/2011، والتي انتشرت بعد ذلك تحت اسم "الربيع العربي" إلى بلدان أخرى، إلى الإطاحة بزين العابدين بن علي في عام 2011. ونشأت هذه الاضطرابات في حالة من ارتقاض معدلات البطالة، وتضخم أسعار المواد الغذائية، والفساد، وانعدام الحريات السياسية، وسوء الأحوال المعيشية، وقد أشعل شرارتها إقدام بائع على إحراق نفسه احتجاجاً على وحشية الشرطة واليأس الاقتصادي في عام 2010. وفي أعقاب الإطاحة بالرئيس، انصب التركيز على إرساء الديمقراطية ومعالجة مسائل الإدماج، والفقر والفرص الاقتصادية. وتسبّب الربيع العربي بخسائر كبيرة للبلد من حيث جذب الاستثمارات، وتباطأ بيئة صنع السياسات، مما أدى إلى تباطؤ تنفيذ السياسات والإصلاحات الجديدة.
- 4 ومرّ البلد بعد ذلك بمرحلة صعبة مع انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، وتفاقم ذلك بسبب التداعيات العالمية للحرب في أوكرانيا. وعلى الرغم من الاتجاهات المشجعة، بما في ذلك استقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، لا يزال الوضع هشاً، مع اقتراب معدل تضخم الأسعار من 7 في المائة وبلغ معدل البطالة 16.4 في المائة في عام 2023.
- 5 وساعد التغيير في الحكومة والأولويات الممنوحة للديمقراطية، والإدماج، والفرص الاقتصادية والحد من الفقر على خفض معدل الفقر الوطني من 20 في المائة في عام 2010 إلى 16 في المائة في عام 2020 (يتوقع أن يبلغ نحو 17 في المائة في عام 2024). ومع ذلك، لا تزال هناك تفاوتات مناطقية كبيرة وكانت واضحة لأعضاء الوفد خلال زيارتهم. فبينما يبلغ معدل الفقر 10 في المائة في المناطق الحضرية، لا يزال يبلغ 26 في المائة في المناطق الريفية، وارتفاع إلى 37 في المائة في عام 2021 في منطقة الوسط الغربي، وهي أفق مناطق البلد. أما المناطق الداخلية مثل الوسط الغربي والشمال الغربي فهي أفق بكثير من المناطق الساحلية، مما يشير إلى اتساع الفجوة الإنمائية من حيث البنية التحتية الأساسية (النقل)، والخدمات (الصحة، والتعليم والتدريب، والتمويل) والنشاط الاقتصادي والعملة. وعلى الرغم من صغر حجم البلد نسبياً، فإن المشهد البيئي فيه متعدد جداً، إذ يراوح من الصحراء في الجنوب إلى الجبال الرطبة في الشمال الغربي وعلى طول الساحل.
- 6 وتعتبر غالبية سكان تونس من الشباب. ووفقاً لآخر إحصاء وطني في عام 2014، فإن ما يقرب من 48 في المائة من السكان التونسيين تقل أعمارهم عن 30 عاماً، وتراوح أعمار 24.5 في المائة منهم بين 15 و29 عاماً. والتحديات التي يواجهونها كبيرة. ولا يزال نظام التعليم في البلد ضعيفاً، حيث إن 8 في المائة من الشباب

الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما لم يكملوا المرحلة الابتدائية. وتنعماش فئتان من الشباب الضعفاء: الشباب والشابات الذين لا يحملون شهادات وليس لديهم فرص العمل المستقر؛ والشباب الخريجون الذين لديهم القدرة، ولكن ليس لديهم الوسائل لبدء أنشطة اقتصادية مجده.

وتعت النساء والفتيات جهات فاعلة رئيسية في تنمية البلد. ولكن أوجه انعدام المساواة بين الجنسين لا تزال قائمة، لا سيما في المناطق الريفية. فدورهن غير معترف به جيدا، ومقلل من شأنه إلى حد كبير في المجتمع. وفي المناطق الريفية، ترتفع معدلات الأمية بشكل ملحوظ بين النساء (32 في المائة) مقارنة بالرجال (27.2 في المائة). كما أن احتمال سحب الوالدين للفتيات من المدرسة أكبر من احتمال سحبهم للفتيان منها.

ولا يزال للزراعة دور رئيسي في الاقتصاد (تساهم في 9 إلى 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و12 في المائة من عائدات التصدير، وتشغل 14 في المائة من القوى العاملة) وفي الأمان الغذائي. ولكن القطاع يتسم بانخفاض الإنتاجية؛ والاستثمار في الزراعة منخفض، والدخل أقل جاذبية، وأخذ في التدنى ولا يمكن التنبؤ به بدرجة كبيرة (بسبب تقلب هطول الأمطار وغيرها من العوامل). وتهيمن زراعة الأشجار على الإنتاج الوطني للمحاصيل (لا سيما أشجار الزيتون، فتونس من أكبر منتجي الزيتون في المنطقة) ومحاصيل الحبوب (القمح الصلب بصورة رئيسية). وتساهم تربية الماشية في حوالي 40 في المائة من قيمة الإنتاج الزراعي، في حين تمثل مصايد الأسماك 9 في المائة من قيمة الزراعة. ويعمل الصندوق في المناطق الهمامشية من البلد حيث تتمثل القطاعات الرئيسية، ولا سيما في جبوب الفقر، في زراعة الأشجار (أشجار الزيتون والأشجار المثمرة)، والمجترات الصغيرة (الأغنام والماعز)، والمنتجات المحلية (التين الشوكى، والعسل، والأعشاب العطرية، والزيوت الأساسية)، والبستنة.

وتمثل القيود الرئيسية التي تعوق تحول قطاع الزراعة في نقص الاستثمارات في القطاع بسبب انخفاض الإنتاجية، وعدم كفاية تنظيم المنتجين وسلسل قيم الأغذية الزراعية، ومحدوبيه وصول صغار المنتجين إلى الخدمات الاستشارية والمالية الزراعية، وتزايد أثر تغير المناخ. والأمن الغذائي مهدد بسبب الآثار المجتمعية لتغير المناخ، وتدحرج الموارد الطبيعية، وأثار الحرب في أوكرانيا، إذ تعتمد تونس بشكل كبير على الحبوب المستوردة (لا سيما القمح الصلب). وفي الفترة الممتدة بين يوليو/تموز 2023 ومايو/أيار 2024، وفر الاتحاد الروسي وأوكرانيا حوالي نصف واردات البلد من القمح.

وبدأ الصندوق العمل في تونس في عام 1981 وموّل حتى الآن 15 مشروعًا بمبلغ إجمالي قدره 552 مليون دولار أمريكي، واستفاد منها 143 000 أسرة معيشية. وصمم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي في عام 2019، ومدته ست سنوات (جرى تمديده إلى عام 2026 بسبب جائحة كوفيد-19)، ونفذت خمسة مشروعات حتى الآن. والأهداف الاستراتيجية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هي:

- تحسين إمكانية الوصول إلى البنية التحتية الأساسية المنتجة (والمستدامة اجتماعياً وتقنياً) والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛
- إدراج فقراء الريف في سلاسل القيمة الزراعية المنظمة بشكل أفضل؛
- التكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء الريفيات والشباب الريفي الضعفاء.

وقد صيغ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية استجابةً للتحديات الموضحة أعلاه، وهو يستند إلى الدروس المستفادة من المشروعات والبرامج السابقة، ونوصيات تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لعام 2017. وخلص تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري إلى أن البرنامج قد مساهمة كبيرة في تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية المحرومة وأظهر نتائج ملحوظة في إدارة البيئة والموارد الطبيعية، ولكن لا تزال هناك مخاطر قائمة تتعلق بالاستدامة. وأدى إلى إبراز تقدم كبير في مشاركة السكان الريفيين في إدارة الأصول الجماعية، مع بقاء مجموعات التنمية الزراعية هشة. وعلى الرغم من العديد من الشراكات ذات الصلة والمثمرة، ظلت مشاركة القطاع الخاص في البرنامج وتوسيع نطاق النتائج والابتكار محدودة.

وبالإضافة إلى ذلك، سلط تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري الضوء على عدم كفاية أثر المشروعات على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية والشباب الريفي، وأوصى بتحسين استهداف السكان الريفيين الأشد فقراً وضعفاً (بما في ذلك النساء والشباب). كما أشار إلى الحاجة إلى تعزيز وتوسيع نطاق التدخلات المبتكرة التي تشجع الحد من الفقر الريفي بالتنسيق مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وتقوية الشراكات الاستراتيجية لتشجيع المشاركة في السياسات وتكيف الترسيخ المؤسسي للمشروعات وطبيعة التدخلات المستقبلية ونهايتها في سياق الامرکية.

باء- الواقع

12- كجزء من برنامجزيارة القطرية السنوية للصندوق، زار وفد من المجلس التنفيذي يضم ممثلين من البرازيل، والصين، وفرنسا، وألمانيا، وإندونيسيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والولايات المتحدة، برئاسة المتحدث باسمهم، الدكتور Yaya O. Olaniran، وهو الممثل الدائم لجمهورية نيجيريا الاتحادية لدى وكالات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما، الجمهورية التونسية من 3 إلى 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2024. ورافق أعضاء المجلس في هذه الزيارة، من جملة أشخاص آخرين، كل من Donal Brown، نائب الرئيس المساعد في دائرة العمليات القطرية؛ Charles Tellier، المدير وكبير موظفي الصندوق في مكتب الرئيس ونائب الرئيس؛ ودينا صالح، المديرة الإقليمية لشعبة لشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا؛ Philippe Rémy، المدير القطري، شعبة لشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا؛ وNicola Maranzano مساعد المديرة، شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا؛ ومحمد آدم محل التواصل، شعبة التواصل؛ Indran Naidoo، مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ Claudia ten Have، سكرتيرة الصندوق، مكتب سكرتير الصندوق؛ وFlavia Antonelli معايدة الاجتماعات للمؤتمرات والترجمة الفورية، مكتب سكرتير الصندوق.

13- وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذه البعثة فيما يلي:

- (1) زيارة الأنشطة الممولة تمويلاً مشتركاً من الصندوق والحكومة التونسية، من أجل زيادة معرفة المجلس التنفيذي بالأنشطة على أرض الواقع وإتاحة الفرصة لأعضاء المجلس لقاء المستفيدين من المشروع، والمسؤولين الحكوميين والشركاء الآخرين؛
- (2) تعزيز الحوار مع المسؤولين الحكوميين المركزيين والمحليين فيما يتعلق بدور الصندوق في تونس، ضمن مسائل أخرى؛
- (3) اكتساب اطلاع أوضح على استثمارات الصندوق – في مجالات مثل قطاع البنور، والمنظور الجنسياني في الزراعة، والثروة الحيوانية، والميكنة، وقسام المدخلات، والتمويل الزراعي والإرشاد الزراعي كوسائل لتعزيز التنمية الريفية – والتي يمكن أن تكون مفيدة للبلدان الأخرى.

جيم- لمحّة عامة عن الزيارة الميدانية

14- جمع الوفد بين المحادثات مع الحكومة التونسية والمنسق المقيم للأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة وممثلين للشركاء الإنمائيين في تونس العاصمة وزيارات لمشروعين من دعم الصندوق في مناطق مختلفة من البلد (انظر الذيل للاطلاع على معلومات إضافية عن المشروعين):

- مشروع التنمية الزراعية الرعوية وسلسل القيمة المتصلة بها في ولاية مدنين
- مشروع الإدماج الاقتصادي الاجتماعي والتضامني في ولاية القิروان

وبالإضافة إلى العروض التي قدمتها أفرقة المشروع في كل من مدنين والقيروان والمحاذثات مع السلطات المعنية في المحافظتين، جرى تنظيم زيارات ميدانية في مناطق المشروعين. واطلع الوفد على أنشطة مشروع التنمية الزراعية الرعوية وسلسل القيمة المتصلة بها في ولاية مدنين في منطقة مدنين (36.85 مليون دولار أمريكي، 2014-2023)، والتي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان الريفيين الضعفاء، واستحداث فرص عمل جديدة من خلال تعزيز قدرة نظم الإنتاج الزراعي الرعوي وسلسل القيمة (الأغنام، والماعز، والإبل، والصوف، والجلود واللحم) على الصمود. شملت الأنشطة التي جرت زيارتها سوقاً وعرضياً يضمان رواد أعمال شباباً وشركات ناشئة يعرضون منتجاتهم وخدماتهم، وتعاونية للرعاية ومركزاً للخدمات الحيوانية، فضلاً عن البنية التحتية الأساسية (طرق الوصول الريفية، والمياه) والمراعي المرتبطة بها.

وفي منطقة مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني في ولاية القيروان (51.3 مليون دولار أمريكي، 2021-2027) في منطقة القيروان، شملت الأنشطة التي جرت زيارتها روضة أطفال تهدف إلى تحفيز العبء عن النساء والسماح لهن بالمشاركة في الأنشطة المدرة للدخل التي يدعمها المشروع (على سبيل المثال، صاحب متجر محلي، وحلاق، وموزع متقل للأغذية، وتتدخل أسرى لتوفير مستجمع للأمطار وخزان مائي مرتبطين بحديقة أسرة معيشية لإظهار إمكانيات تحسين التغذية). كما شارك الوفد في جلسة لنهج نظام تعلم العمل الجنسي، والذي يهدف إلى معالجة الظلم الجنسي والاجتماعي في جهود التنمية الاقتصادية من خلال عملية شاملة ومتشاركة على مستوى الأسرة المعيشية.

وفي تونس العاصمة، عقد الوفد اجتماعات رفيعة المستوى مع ممثلين حكوميين من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، بالإضافة إلى وزارات أخرى. كما التقى الوفد بالمنسق المقيم للأمم المتحدة، وممثلين عن وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى والشركاء الإنمائيين.

دال- أثر برمجة الصندوق والمسائل التي تؤثر على نجاحه

بشكل عام، أظهرت تعقيبات المسؤولين الحكوميين دعماً قوياً لبرنامج الصندوق في تونس، حيث إن الزراعة لا تزال ركيزة مهمة للاقتصاد. وأكدت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، التي رافقتبعثة طوال زيارتها الميدانية، أن جميع المشروعات تتلاءم كلها مع خطط الحكومة للقطاع. وقد أثبت الصندوق في دعمه الطويل الأجل أنه سعى دائماً إلى التعاون الوثيق مع المؤسسات التونسية، مما عزز أيضاً القدرات المؤسسية. وجرى تسليط الضوء على التوازن الوثيق في مكافحة الفقر الريفي وفي تحسين سبل عيش السكان الريفيين، بالإضافة إلى تشجيع الممارسات الزراعية الشاملة المستدامة، وفي تحسين البنية التحتية والوصول إلى الأسواق، وفي دعم المنتجات المحلية والقطاع الخاص في شكل مؤسسات صغيرة ومتعددة. كما أعربت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن تقديرها لنهج الصندوق في تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار وفي تعبئة شركاء إضافيين. خلال الاجتماعات مع الوفد، أشارت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إلى أن أولوياتها المستقبلية فيما يتعلق بدعم الصندوق تتمثل في المساعدة على تسريع الانتقال إلى زراعة أكثر اخضراراً وشمولًا، وتحسين الإدماج المالي لصغار المزارعين في سلسل القيمة، ودعم الوقاية من الآثار المناخية (مثل الفيضانات وتآكل التربة في المناطق الضعيفة) بالإضافة إلى زيادة رقمنة الزراعة. وطلب أيضاً إلى الصندوق تقديم الدعم في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمجموعات المهمشة من السكان الريفيين (وخصوصاً النساء والشباب الريفيين) وفي تشجيع زراعة أكثر قدرة على الصمود وأكثر استدامة تكون قادرة على التكيف مع المناخ.

وكان لدى الوفد انطباع بأن الصندوق وغيره من الشركاء الإنمائيين يفهمون جيداً الأولوية الحالية للحكومة في تعزيز السلام والاستقرار الاجتماعي وتنفيذ الإصلاحات من أجل النمو الاقتصادي في فترة تشهد تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية، وحيزاً مالياً محدوداً (التضخم، والديون، إلخ). ويمكن أن تؤثر هذه العوامل على التنسيق مع الشركاء الإنمائيين، الذي قد يصبح أكثر ثانية، ومخصصاً، وأحياناً مرهقاً لجميع الأطراف

(والذي يمكن بدوره أن يؤدي أيضاً إلى قيود على القدرات من جانب الحكومة). وينعكس أيضاً ذلك في القطاع الزراعي، حيث يسعى الشركاء الإنمائيون إلى الحصول على توجيه استراتيجي بشأن توجهات السياسات المستقبلية وهم على استعداد لتقديم الدعم.

ونظراً إلى أن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري يعود تاريخه إلى عدة سنوات مضت، وأن المشروعات التي جرت زيارتها في مراحل مختلفة من التنفيذ (اختتم مشروع التنمية الزراعية الرعوية وسلسلة القيمة المتصلة بها في ولاية مدنين في عام 2023)، ومشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني في ولاية القيروان يستمر حتى عام 2027)، كانت المواجهات المتكررة في مناقشات الوفد تتعلق بالملكية والاستدامة. كما كان من الواضح أيضاً أن آثار الربع العربي، وجائحة كوفيد-19 وتداعيات الحرب في أوكرانيا لم تُستَوعِب بالكامل بعد، وتعين على تنفيذ المشروعات أن يواجه حالات التأخير، وزيادة التكاليف وارتفاع الاحتياجات إلى الاستثمار في بناء القدرات (بما في ذلك في الإدارة المالية والتوريد).

وأوضحت الاجتماعات بكل من المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة المحليين أن الآثار المناخية على سبل عيش السكان الريفيين والزراعة ملموسة بالفعل. ففي مشروع التنمية الزراعية الرعوية وسلسلة القيمة المتصلة بها في ولاية مدنين، على سبيل المثال، لم يسجل هطول أمطار كافية إلا في سنة واحدة من أصل خمس سنوات، وأثر هطول الأمطار في مناطق المشروع على المحاصيل الضعيفة بينما ارتفع متوسط درجات الحرارة، ويبدو المستقبلي أكثر قاتمة. وبالتالي، من المهم أن تعالج مشروعات الصندوق التكيف مع المناخ والقدرة على الصمود في وجهه، وأن تفكر بشكل خلاق في الخيارات (على سبيل المثال، فرص احتجاز الكربون في الرعي). ورأى أعضاء الوفد أن هناك بعض الأعمال اللافقة التي يجري إنجازها بالفعل، ورأوا أيضاً ضرورة للنظر في السياسات الوطنية المتعلقة بالبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع المناخ.

وفي حين لن يتتوفر تقييم جديد ومحدث للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري قبل عام 2026¹ على الأقل، يبدو أن الأنشطة الاقتصادية التي يدعمها المشروع عن أدت إلى دعم دخل أعلى وأكثر تنوعاً. ففي مشروع التنمية الزراعية الرعوية وسلسلة القيمة المتصلة بها في ولاية مدنين، أفاد 56 في المائة من المستفيدين من المشروع عن تحسن في سبل عيشهم. وقد يكون التحسن في المساواة بين الجنسين قد ساهم أيضاً في ذلك، ولكن كانت هناك أيضاً رسالة مفادها أن الإنتاجية الإجمالية في الزراعة لا تزال منخفضة. وأشارت الحكومة إلى استخدام ظهور مختلفاً لمعالجة فقر الأسر المعيشية، حسب ظروفها (على سبيل المثال ملكية الأرضي، ومستوى التعليم)، وذلك باستخدام الإعانات للأنشطة المدرة للدخل للأسر (المسجلة) الأشد فقراً. وشملت أنشطة مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني في ولاية القيروان التدريب في المجالين الزراعي (مثل الري والتجهيز) والاقتصادي (ريادة الأعمال، وإدارار الدخل، والتمويل، وبدء الأعمال التجارية، والمعرفة الرقمية)، بالإضافة إلى أنشطة محددة موجهة لتحسين سبل العيش على مستوى الأسر المعيشية، مثل السماح للمرأة بالمشاركة بشكل أكبر في هذه الأنشطة والحياة الاقتصادية (روضات الأطفال، وتوفير المياه، والري، ودورات محو الأمية، واستخدام الأجهزة الرقمية). وتناولت أيضاً الأنشطة مجالات مثل التغذية، والصحة والنظافة. وسيكون من المهم، كما هو مخطط له في إطار مشروع التضامن الاجتماعي والاقتصادي في القيروان، جمع وتقييم الأدلة على النتائج بشكل منهجي، مع التركيز على الاستدامة.

وتأثير الاستثمارات في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية (مراكز الخدمات الزراعية والصحة الحيوانية، والري، والمياه، وإدارة التربة، والطاقة المتجددة، والطرق الريفية وما إلى ذلك) والخدمات، قد يكون كافياً بالفعل وإن كان محدوداً، ليدفع الشباب إلى رؤية آفاق جديدة والبقاء في المناطق الريفية. واستفسر أيضاً أعضاء الوفد عن مدى توافر الأموال التشغيلية الكافية لزيادة استخدام البنية التحتية، لا سيما عندما يجري تسليمها بالفعل. ولكن في حين أن دعم البنية التحتية اعتبر بالغ الأهمية، فهو لم يُعد كافياً. وأنيرت أيضاً الحاجة إلى

¹ كان تاريخ آخر تقييم للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري عام 2017 ومن المقرر أن يصدر التقييم التالي في عام 2026.

تخصيص الوقت الكافي وتوفير الموارد الكافية، بما في ذلك لبناء القدرات وتعزيزها والتدريب، وكذلك المشورة التجارية المحددة الأهداف والتعاون الوثيق بين مختلف الشركاء.

وأثار ابتكار الشباب وصغار رواد الأعمال المحليين ومشاركتهم إعجاب الوفد باعتباره فرصة للريف التونسي. -24 والتقى الوفد بخريجين جامعيين يحاولون بدء أعمال تجارية في المناطق الريفية، معتمدين على المنتجات المحلية، والابتكارات والتسويق الرقمي وهم يحتاجون إلى التوجيه والدعم (بما في ذلك في مجال التسويق، والعلامات التجارية والتغليف). ولكن تطوير سلاسل القيمة المحلية واستدامتها وبناء الاقتصاد وريادة الأعمال المحليين، وربط المزارعين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كان يعتمد أيضاً على قدرة الحصول على التمويل والخدمات الاستشارية (وهو أمر لا يزال صعباً للغاية)، وكذلك على التدريب والمنح الدراسية. وأعتبر إنشاء نظام بيئي محسن للأعمال التجارية (بما في ذلك الحصول على التمويل، وآليات معالجة التظلمات لتسوية المنازعات، وشبكة من المختبرات لاختبار الجودة وما إلى ذلك) أمراً مهماً، حيث تعين على مختلف الجهات الفاعلة أن تتضامن خلال التعاون بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوزارات الأخرى.

وتمكن أيضاً الوفد من الاطلاع مباشرةً على التقدم المحرز في تحسين تنظيم السكان المحليين وإتاحة مشاركتهم في إدارة البنية التحتية. وأعتبر بناء القرارات أمراً هاماً لنشر الابتكار ودعم توسيع النطاق (لا سيما إذا كانت أسواق التصدير مستهدفة أيضاً، مما يتطلب الحصول على شهادات اعتماد وغيرها من المعرفة والدعم). وكان مشروع التنمية الزراعية الرعوية وسلالات القيمة المتصلة بها في ولاية مدنين مثالاً على ذلك: كان تحسين حوكمة النهج الزراعية الرعوية (مثل تحقيق توافق في الآراء بشأن مسارات الماشية، والإعداد التشاركي لخطط إدارة الموارد) يعتمد على تنظيم أفضل للمزارعين وأصحاب المصلحة المعنيين، ولكن أيضاً على شروط إطارية قانونية واضحة (القانون الرعوي، القسم هاء) والمؤسسات والقدرة المؤسسية على إيفادها. وفي حين علم الوفد بإحراز تقدم مثير للإعجاب، تبقى الحاجة كبيرة إلى الدعم لبناء واستدامة المنظمات الوسيطة والتعاونيات التي لا تزال هشة.

ورأى الوفد أهمية استهداف النساء والشباب تحديداً الذين يمكنهم المساعدة في تنشيط تنمية المجتمع المحلي. -26 وأبلغ الوفد أن 40 في المائة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و49 سنة لا يعملون، وكذلك واحد من كل ثلاثة من خريجي الجامعات. وبالنظر إلى التجربة الإيجابية لمشروع التنمية الزراعية الرعوية وسلالات القيمة المتصلة بها في ولاية مدنين في دعمه للشباب، رأى الوفد أنه يمكن زيادة استهداف الخريجين العاطلين عن العمل. وهذا ما أثاره أيضاً محافظ القิروان الذي شدد على ضرورة أن تؤدي النساء والشباب دوراً أكبر في الحياة الريفية والاقتصاد. وأشار أيضاً إلى ضرورة تقديم الدعم للأسر الضعيفة، استناداً إلى المعلومات المتعلقة بحالة الفقر، والتي كانت متوافرة في الغالب في مناطق المشروع. وبمشاركة 15 في المائة فقط من النساء فيقوى العاملة الدائمة، ولما كان العديد من القرى يتحمل عبئاً إضافياً ثقيراً (بسبب هجرة الذكور إلى الساحل أو خارجه)، يتعين بذل المزيد من الجهد لتعزيز تمكين المرأة. وشهد الوفد بعض التدخلات ذات الصلة من قبل مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني في ولاية القิروان في هذا الصدد.

وأشار بعض أعضاء الوفد إلى إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بهدف تبادل الخبرات من بلدان مثل البرازيل في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في مجالات الرعي، والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية والتحديات الخاصة بها. -27

هاء- قدرة الصندوق في مجال المشاركة في السياسات

أقر الوفد بأن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لعام 2017 أوصى بتقوية الشراكات الاستراتيجية لتعزيز المشاركة في السياسات كجهد مستمر. وأثاحت الزيارة إجراء مناقشات مع الحكومة التونسية على المستوى الوطني، وعلى مستوى الولايات والمستوى المحلي، وكذلك مع الشركاء الإنمائيين ومنسق الأمم المتحدة المقيم. وكان من الواضح أنه يمكن التركيز بشكل أكبر على الحوار السياسي، وشجع الوفد هذا الحوار

السياسي كوسيلة لتعزيز التنمية الريفية بين الصندوق الشركاء الإنمائيين الآخرين مع الحكومة على مختلف المستويات.

وأوضح من الزيارة الميدانية أن المشروعين ولدا ما يكفي من التعلم والأدلة لتنمية المشاركة الفعالة في السياسات. فعلى سبيل المثال، لا تزال العمالة مسألة محورية بالنسبة إلى الحكومة حيث يمكن نشر الدروس المستفادة من المشروعات التي يدعمها الصندوق على نطاق أوسع من خلال الحوار السياسي. ويمكن تحسين الإطار القانوني للمؤسسات الزراعية لتهيئة ظروف أفضل لحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان في المستقبل. ورحب الوفد بالجهود التي يبذلها الصندوق ليقوم، بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في حوارها السياسي مع الحكومة والشركاء الإنمائيين، بمعالجة مسائل التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية والحواجز التقليدية التي تواجهها المرأة على سبيل المثال فيما يتعلق بالحقوق في الأرض، أو عندما لا تزال البرامج الاجتماعية تخاطب في المقام الأول رب الأسرة المعيشية الذكر). وأشارت الحكومة إلى صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات التابع لها. وأوصي بأن ينظر أيضاً الصندوق في تجربة وزارة الأسرة والمرأة والطفلة وكبار السن وتجارب الشركاء الإنمائيين الآخرين في تشجيع نهج أكثر شمولاً، والتتحقق المقرر إجراؤه لقانون الضريبة على دخل المرأة. كما برز مجال مهم للحوار السياسي فيما يتعلق بمسألة الرعي والقانون الرعوي الذي ينتظر الموافقة عليه وتنفيذها ومواءمة النصوص القانونية منذ عام 2016. والموافقة والتنفيذ مهمان لحفظ على الأنشطة الرعوية الزراعية في المستقبل. وأشار أيضاً الوفد إلى المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية التي وضعتها لجنة الأمن الغذائي العالمي بوصفها مصادر محتملة للمعلومات.

واستطاع الوفد أن يرى بنفسه التزام وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ومكانتها للمشروعين بمجرد انتهاء تمويل الصندوق. ولئن كان من السابق لأوانه على الأرجح التوصل إلى استنتاج في حالة مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني في ولاية القبروان، في حالة مشروع التنمية الزراعية الرعوية وسلسل القيمة المتصلة بها في ولاية مدنين، تأخذ الحكومة المحلية في الاعتبار الاستدامة واستمرار المشورة وكذلك صيانة البنية التحتية وغيرها من أنشطة المشروع، وهو أمر إيجابي. وما يمكن أن تتحمله جمعيات المنتجين بالكامل في المستقبل، وما هو القدر الذي يجب أن تستمر الحكومة في تقديمها، وغير ذلك من الأسئلة، ينبغي أيضاً أن تكون جزءاً من الحوار السياسي في استراتيجية الخروج. وتمكن جمعيات مثل مجموعة التنمية الزراعية في المراعي الجبلية من زيادة عدد الأعضاء حتى بعد انتهاء المشروعات، واستمرت في إظهار ملكية قوية لها، حيث طلبت من الأعضاء دفع رسوم سنوية ورسوم للمياه، وقامت بأنشطة تتعلق بعلف الحيوانات، وتطعم الحيوانات، وزيادة النوعية والأنشطة المدرة للدخل (مثل المتجر والكافيتريا). ولكن بدا من المناسب مواصلة الدعم وتقديم المشورة على مستويات مختلفة (على سبيل المثال، المناقشة حول دفع أجور الحراس لضمان الالتزام بالقيود المفروضة على الرعي). وفي حين أن التزام وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري باستدامة الأنشطة في المراعي كان واضحاً، لم يترجم ذلك دائماً إلى تخصيص ميزانيات، حتى لأموال محدودة نسبياً؛ ينبغي أن يوفر سن القانون الرعوي الأساس لتنفيذ إدارة سلية للمراعي. كما أن الحوار السياسي حول خيارات المصادر الجديدة المحتملة للإيرادات مثل احتجاز الكربون الممارس في إطار الزراعة الواسعة النطاق قد لا يزال مهمًا.

وأخيراً، يجب إيجاد منتدى أو نسق منظم للحوار السياسي بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (والوزارات الأخرى ذات الصلة) والصندوق والشركاء الإنمائيين الآخرين. ويبدو أن الطرائق الحالية التي يادر بها الصندوق ودعمها كانت غير منتظمة للغاية أو كانت تحدث بمشاركة ضئيلة من الحكومة أو من دون أي مشاركة منها.

واو. التوصيات

- 32- كان الوفد مدركاً لمحدودية تقييم نجاح الدعم الذي يقدمه الصندوق من خلال زيارة قصيرة لبلد ما ومشروعاته. وإذا كان هناك قاسم مشترك، فهو التحدي المتمثل في تحسين النطاق وضمان الأثر الطويل الأجل واستدامة الدعم والنهج التحويلية. واستناداً إلى الانطباعات التي جرى تبادلها بين الأعضاء ومناقشتها مع فريق الصندوق وممثلي الحكومة، يود الوفد تقديم التوصيات التالية إلى كل من الحكومة التونسية والصندوق:
- (أ) رحب الوفد باستمرار دعم مملكة الحكومة وأصحاب المصلحة للمشروعات والبرامج حتى بعد انتهاء الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق. وهذا أمر أساسي للاستدامة. وأوصى (باستمرار) مملكة الحكومة وقيادتها أثناء الدعم المقدم من الصندوق وبعد انتهائه² بما في ذلك في معالجة التمويل، والمشورة والتغييرات الضرورية في السياسات. كما شجع على تعاون أوسع وأكثر منهجمة بين مختلف الوزارات الحكومية العاملة على سبيل المثال في مجال الإدماج الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية، مع الحفاظ على مشاركة الجهات الفاعلة المحلية وأصحاب المصلحة، مثلما دعم مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني في ولاية القيروان ذلك بالفعل بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة الشؤون الاجتماعية على المستويين المحلي والوطني.
 - (ب) تعد التدخلات السياسية التي تركز على الاحتياجات المحلية لفقراء الريف، لا سيما النساء والشباب، جانباً رئيسياً آخر للتحول المستدام، ويتعين دعم جهود الاستهداف المدروسة بشكل أكبر، لا سيما عندما تظل بطاله الشباب الذين يحتمل أن يكونوا منتجين للغاية مرتفعة للغاية.
 - (ج) ورَكَّزت الحكومة التونسية والصندوق على أهمية الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. ويدعم الوفد ذلك ويدعو إلى المزيد من التركيز على النساء والشباب للسماح لهم بالمشاركة بصورة أقوى في الأنشطة الاقتصادية، بما يعزز الوصول إلى الخدمات الأساسية، والتمويل المحلي، والتدريب، وبناء القدرات وخدمات الإرشاد والبنية التحتية في المناطق الريفية.
 - (د) يحتاج أصحاب البازارات الصغيرة والرurاء إلى مزيد من الدعم في تنظيم أنفسهم، على سبيل المثال في تعاونيات، حتى يتمكنوا من إدارة التحديات الاقتصادية وزيادة القدرة على الصمود.
 - (هـ) تشكل الظواهر المناخية بالفعل تحدياً خطيراً وكثيراً لأصحاب البازارات الصغيرة والمجتمعات المحلية الريفية الفقيرة وستصبح أكثر أهمية حتى في المستقبل. وتحتاج السياسة الزراعية إلى معالجة المخاطر وتدابير التكيف الممكنة، بما في ذلك تشجيع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وينبغي أن تستمر الحكومة في استخدام المزيد من الدراية التقنية الممتازة للصندوق في هذا المجال وقدرتها على تعبئة التمويل المناخي الإضافي.
 - (و) للبنية التحتية الصغيرة، مثل الطرق دون الفرعية والطرق الفرعية أو نقاط التجمع (على سبيل المثال للسماح بتطعيم الحيوانات) تأثير محفز في فتح المناطق الريفية. وفيما يتعلق باستدامتها، يجب أن تعمل الحكومة ومجموعات المستخدمين يداً بيد. ويجب أن تظل أولوية بالنسبة إلى الصندوق في تونس.
 - (ز) يبدو أن المناطق الريفية والنائية لا تزال تعاني من فجوة في التمويل والتمويل البالغ الصغر من حيث إقراض أصحاب البازارات الصغيرة وأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة في الريف. ويمكن اعتبار تطوير هذا القطاع الفرعي، بما في ذلك من خلال مراجعة شروط الإطار القانوني الوطني (قانون التمويل والتمويل البالغ الصغر) والدعم المحدد لتعبئة القطاع المالي والمصرفي لاستحداث فرص عمل، أولوية في المستقبل.

² هذا يشمل التفكير في استراتيجية خروج في وقت مبكر من أجل منح أصحاب المصلحة ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري فرصة لمعالجة الخطوات اللازمة للاستدامة وتكييف تصميم المشروعات وفقاً لذلك.

(ح) يشجع الوفد الحكومية على معالجة الاختلافات الهامة في مجال السياسات، مما يمكن أن يحقق فوائد عديدة للتنمية الريفية الشاملة، مثل اعتماد القانون الرعوي، وإضفاء الطابع المؤسسي عليه وتنفيذه على المستويين المحلي والوطني.

(ط) شددت الحكومة، وبحق، على الحاجة إلى تحديد وتقييم النتائج وصياغة الدروس المستفادة. وسيعالج الصندوق، بما في ذلك مكتب التقييم المستقل في الصندوق، هذا الأمر من خلال مراجعة لتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية كأساس لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد في عام 2026.

(ي) ينبغي توظيف المعرفة والدروس الحالية المستفادة من المجتمعات المحلية الريفية والشركاء الخارجيين مثل الصندوق من خلال عقد مشاورات منتظمة واجتماعات تنسيقية تقودها الحكومة (وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري) على المستوى الوطني مع الشركاء الإنمائيين وعلى مستوى الولايات مع الصندوق، وغيرهم من الشركاء الإنمائيين، والجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة المحليين.

(ك) يقترح أيضاً الوفد النظر عن كثب في خيارات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، استناداً إلى التحديات المماثلة في البلدان التي تكون فيها الزراعة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

زاي- استنتاجات

-33- تمكن الوفد من الاطلاع بصورة أوضح على تحديات التنمية الريفية والفرص التي تواجهها تونس، مستفيدة من سكان شباب و المتعلمين نسبياً يبحثون عن فرص عمل وفرص اقتصادية. كما اكتسب أيضاً فهماً أفضل لبعض التحديات الخاصة التي يواجهها البلد في معالجة الفقر، وأوجه انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وبطالة الشباب، والهجرة والاستقرار وتحديات الحكومة، فضلاً عن المسائل المتعلقة بمعالجة الآثار المتزايدة للتغير المناخي مثل نقص المياه، والجفاف وتأكل التربة. ويعمل المشروعان اللذان زارهما الوفد والعاملون فيهما الذين تحدث إليهم بجد لمعالجة بعض هذه التحديات. ويركز هذان المشروعان بقوّة على الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك المجموعات الأشد فقراً في المناطق الريفية. ويرحب الوفد بتعاون الحكومة التونسية المتزايد مع الصندوق على أساس المنظورات المشتركة بشأن التحول الزراعي المستدام والإدماج الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية، وتنمية كل من الجمعيات المحلية ومجموعات المزارعين والقطاع الخاص المحلي، مما يساعد أيضاً الحكومة على تركيز مواردها المحدودة. ورحب بالافتتاح على معالجة الاختلافات في مجال السياسات، مثل القانون الرعوي الذي ينتظر الموافقة عليه، فضلاً عن مبادرة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتجذير بعض الدروس المستفادة من التعاون في إطار البرامج المدعومة من الصندوق في مناقشات الخطة الخمسية الجديدة الجاري إعدادها حالياً، وفي العمل المتعلق بالتوجهات الاستراتيجية الجديدة في مختلف القطاعات الفرعية وبالتكيف مع المناخ. ويرحب أيضاً الوفد بالعرض الذي قدمته إدارة الصندوق لجلب الخبرات من بلدان أخرى إلى تونس (على سبيل المثال من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي).

حاء- شكر وتقدير

-34- يعرب أعضاء المجلس التنفيذي في الصندوق المشاركون عن تقديرهم العميق للحكومة التونسية، لا سيما وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة الاقتصاد والتخطيط، وولاية مدنين والقيروان على كرم الضيافة والرؤى التي قدموها. كما أعرب أعضاء الوفد عن تقديرهم للتفاعل مع أصحاب المصلحة في الميدان – المجتمعات المحلية، والتعاونيات، والمجموعات والأفراد – وأبدوا إعجابهم بمشاركتهم.

-35 ويود الوفد أيضا أن يتقدم بخالص الشكر لجميع موظفي الصندوق الذين أسهموا بجهودهم الكبيرة في الإعداد للزيارة وإنجاحها.

-36 ويشكر الوفد منسق الأمم المتحدة المقيم، وموظفي الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين في تونس على مشاركتهم وجهات نظرهم بشأن العمل مع الصندوق وفي القطاع.



Tunisia

Agropastoral Value Chains Project in the Governorate of Médenine (PRODEFIL)

PRODEFIL was launched in June 2015 with the overall objective of improving living conditions for vulnerable rural people and create new opportunities for employment by strengthening the resilience of agropastoral production systems and the related value chains.

The project directly targeted small livestock breeders with fewer than 50 head of small ruminants or five head of camelids, and smallholders farming less than 20 ha of rainfed rangeland and other land.

The project's total budget of US\$36.85 million was cofinanced by IFAD, the European Union, the Tunisian government and local project participants.

The project aimed at enabling public and private actors to manage and sustainably develop local territories and agropastoral value chains, particularly those involving camelids and small ruminants, within three delegations in the Governorate of Médenine. It aimed to enhance the resilience of these communities by improving their access to resources, knowledge, and markets. Training programs were implemented to equip farmers with modern agricultural techniques and sustainable practices that could boost productivity while conserving natural resources. Additionally, infrastructure such as water management systems and roads were upgraded to facilitate better connectivity and resource distribution.

The project also emphasized the importance of women's participation in agriculture, providing them with opportunities to engage in decision-making processes. By fostering inclusive growth, the project not only improved livelihoods but also strengthened social cohesion within the communities.

As a result, many smallholders reported increased yields and income levels, leading to improved living standards. The focus on building local capacity ensured that the benefits of the project would endure long after its completion, paving the way for continued development and prosperity in the region.

The project benefited 20,225 rural households at its completion in June 2023.

KEY FACTS

COUNTRY

Tunisia

IMPLEMENTATION PERIOD

2014 - 2023

IMPLEMENTING AGENCY

Ministry of Agriculture, Water Resources, and Environment

TOTAL COST OF THE PROJECT

US\$ 36.85 million

IFAD FUNDING

US\$ 19.5 million

CO-FINANCIERS

European Union: US\$ 2.9 million
National Government: US\$ 10.15 million

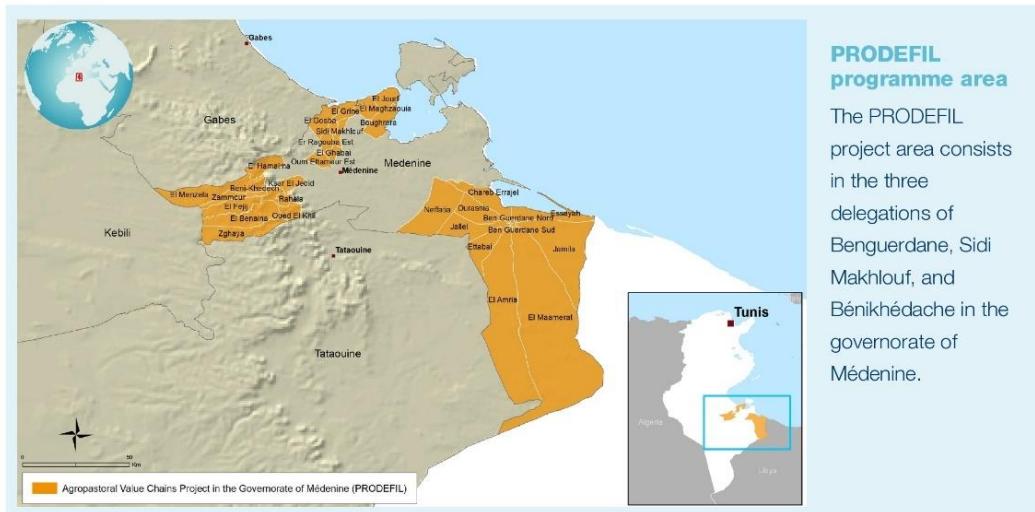
PROJECT VIDEOS



[Tunisia: Helping shepherds to adapt to climate change](#)

[Tunisia: Encouraging young women in business](#)

[Tunisia First ever female camel farmer](#)





Tunisia

Economic, Social and Solidarity Project (IESS)

The Economic, Social and Solidarity Project (IESS) is a transformative initiative aimed at enhancing the livelihoods and resilience of rural communities in Kairouan Governorate in Tunisia. Launched in December 2019, this ambitious project is set to run until 2027, with a total budget of US\$51.27 million. The project is co-financed by IFAD, the Adaptation Fund, the Tunisian government, and local project participants.

Since its inception, the IESS project has made notable strides in reaching out to marginalized communities, providing them with essential resources and support to improve their agricultural productivity and overall quality of life. The project is expected to benefit approximately 50,000 rural people by its conclusion in 2027.

The IESS project emphasizes a graduation approach aimed at enabling rural producers, particularly in the Kairouan region, to transition sustainably out of poverty. By promoting sustainable agricultural practices, improving market access, and fostering social solidarity, the project helps participants not only meet their immediate needs but also build long-term resilience and self-sufficiency. This approach is designed to ensure that beneficiaries "graduate" from poverty, aligning with the Sustainable Development Goals (SDGs) 1 (No Poverty) and 2 (Zero Hunger).

KEY FACTS

COUNTRY
Tunisia

IMPLEMENTATION PERIOD
2021 - 2027

IMPLEMENTING AGENCY
Ministry of Agriculture, Water Resources, and Environment

TOTAL COST OF THE PROJECT
US\$ 51.27 million

IFAD FUNDING
US\$ 23.8 million

CO-FINANCIERS
Adaptation Fund: US\$ 9.21 million
Beneficiaries in-kind: US\$ 1.79 million
National Government: US\$ 15.88 million

PROJECT VIDEOS





Itinerary of the visit

The IESS visit begins on Wednesday, 6 November, with a project presentation and discussion at La Kasbah Hotel, followed by a cultural visit to the Kairouan Mosque and Medina, organized by CRDA. The day concludes with a debrief back at the hotel.

On Thursday, 7 November, the itinerary includes field visits in Suden covering a kindergarten, income generating activities and a water tank site. A GALS (Gender Action Learning System) session will also be held at local sites Bit Said and Bit Belaid, before returning to La Kasbah Hotel.

[Detailed Programme](#)

